

تآكل الخزان الانتخابي يُضعف موقف الأحزاب في مواجهة الرئيس قيس سعيد

تراجع شعبية النهضة يضعها أمام خيار تزكية حكومة المشيشي



النهضة مجبرة على المداينة

الدستوري الحر والنهضة وهما حزبان يستمد كل منهما شرعية وجوده من وجود الآخر وتحركاته. وفي المحصلة، إذا تمسك قيس سعيد والأحزاب بمنطق المُكابرة، فسيعكس ذلك سلباً على الواقع الاجتماعي والاقتصادي المستمر في الترخن على وقع الأزمة السياسية وهو ما يضع تونس في مازق حقيقي أمام المانحين الدوليين الذين يطالبون بإرساء استقرار سياسي واجتماعي يمهّد لتطبيق الإصلاحات المطلوبة.

سعيد والأحزاب؛ فإذا نجح المشيشي في تمرير حكومته فإنه سيدشن بذلك فترة حكم سعيد حيث لا يمثل المشيشي سوى رجل ظل للرئيس، أما إذا أخفق المشيشي ولم يتم تعديل القانون الانتخابي فإن أي انتخابات مقبلة ستقرن نفس المشهد السياسي تقريبا ويكون عنوان هذا المشهد البارز التشتت والتشرد. ومن المرتقب أيضاً، في حال فشل المشيشي وإجراء انتخابات، أن يستمر التوتر في البرلمان بسبب الخلافات الحادة وحالة الاستقطاب الثنائي بين

الثورة بالمكونات السياسية التي أفرزتها. وتعلق النهضة إخفاقات حكمها على شمعاعة الثورة المضادة و"أعداء الثورة" من رموز النظام السابق. وتدعم كتل تحيا تونس (10 نواب) والكتلة الوطنية (11 نائب) وكتلة الإصلاح الوطني (16 نائبا) خيارات المشيشي لكنها تبقى غير قادرة على ضمان الأغلبية المطلقة لتزكية الحكومة. ومن المتوقع أن يتمحور الصراع في المرحلة المقبلة بين الرئيس قيس

لحركة النهضة التي ساندته في وقت سابق، ربما أثر عليه مستشاروه في القصر.

وباتت شعبية النهضة في تراجع مستمر مقابل صعود الدستوري الحر (معارض، موالي للنظام السابق) الذي تترأسه عبير موسي وهو صعود يثير مخاوف النهضة ويخدمها في نفس الوقت.

وأصدرت مؤسسة سيفغا كونساي المحلية (خاصة) الجمعة استطلاعا جديدا يُظهر اكتساحا للدستوري الحر للساحة السياسية حيث يتفوق الحزب على النهضة (الثانية في الترتيب) بفارق 14 نقطة أي 35.9 في المئة مقابل 21.9 في المئة للنهضة.

ويمكن تفسير صعود الدستوري الحر بعدة اعتبارات حيث يبني هذا الحزب الذي تترأسه موسي المعروفة بولائها لنظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي على معاداة ثورة يناير 2011 التي أطاحت بين علي.

واستغلت موسي فشل المنظومة السياسية لفترة ما بعد 2011 في إدارة الشأن العام والقيام بإصلاحات اقتصادية تسعف البلاد التي تجد نفسها اليوم على حافة الانهيار في ظل غياب استقرار سياسي واجتماعي. كما طرحت موسي نفسها بديلا للإسلاميين ما جعلها تستميل قواعد حزب نداء تونس، الذي أسسه الرئيس التونسي السابق الراحل الباجي قائد السبسي، علاوة على الغرف من خزان انتخابي لأحزاب أخرى على غرار قلب تونس ومشروع تونس وغيرها.

ومن شأن هذا الصعود للدستوري الحر أن يخدم النهضة أيضاً حيث لا يمكن لهذه الحركة الإسلامية، كغيرها من حركات الإسلام السياسي، العيش دون عدو يتم استغلاله لصرف انظار قواعده الحزب على أخطائه وتوجيههم إلى مواجهته لاسيما وأن موسي تتوعد

دخلت المواجهة بين الرئيس قيس سعيد والأحزاب التونسية مرحلة مفصلية مع اقتراب جلسة تزكية حكومة هشام المشيشي، الذي يُنظر له على أنه رجل ظل الرئيس سعيد، ما يجعل هذه الأحزاب وفي مقدمتها حركة النهضة الإسلامية مرغمة، وفقا لمراقبين، على منح الثقة لحكومة المشيشي والمداينة ولو ظرفيا تجنباً لشبح الانتخابات المبكرة.

صغير الحيدري

تونس - مع بدء العد التنازلي في تونس لعرض حكومة رئيس الوزراء المكلف، هشام المشيشي، على البرلمان

تتوالى التساؤلات بشأن فرضية الذهاب في انتخابات سابقة لأوانها في ظل تثبيت المشيشي بخيار حكومة كفاءات مستقلة ورفض أحزاب كبرى، ممثلة في البرلمان، المشاركة فيها.

وكان رئيس الحكومة المكلف قد أعلن توجهه نحو تشكيل حكومة كفاءات مستقلة لتكون بذلك حكومة "الإنتاج الاقتصادي" التي فرضتها تظاهرات سياسية حادة جعلت البرلمان يجيد عن دوره الأساسي ليتحول إلى حلبة صراع بين كتل غير متجانسة.

وفي ظل هذا الواقع الذي فرضه الرئيس قيس سعيد المتهم بمعاودة الأحزاب، بات شبح الانتخابات يلوح في الأفق أكثر من أي وقت مضى بالرغم من أنه يعسر على بعض الأطراف المجازفة بالذهاب في هذا الخيار خاصة وأن رصيدها الانتخابي في تراجع مستمر ما يجعلها تُهان مع سعيد إلى حين.

ومن بين هذه الأطراف حركة النهضة الإسلامية التي تعارض حكومة كفاءات

تونس - مع بدء العد التنازلي في تونس لعرض حكومة رئيس الوزراء المكلف، هشام المشيشي، على البرلمان تتوالى التساؤلات بشأن فرضية الذهاب في انتخابات سابقة لأوانها في ظل تثبيت المشيشي بخيار حكومة كفاءات مستقلة ورفض أحزاب كبرى، ممثلة في البرلمان، المشاركة فيها.

وكان رئيس الحكومة المكلف قد أعلن توجهه نحو تشكيل حكومة كفاءات مستقلة لتكون بذلك حكومة "الإنتاج الاقتصادي" التي فرضتها تظاهرات سياسية حادة جعلت البرلمان يجيد عن دوره الأساسي ليتحول إلى حلبة صراع بين كتل غير متجانسة.



رفيق عبدالسلام
لا تعرف من أين أتت
عداوة قيس سعيد
للنهضة

وفي ظل هذا الواقع الذي فرضه الرئيس قيس سعيد المتهم بمعاودة الأحزاب، بات شبح الانتخابات يلوح في الأفق أكثر من أي وقت مضى بالرغم من أنه يعسر على بعض الأطراف المجازفة بالذهاب في هذا الخيار خاصة وأن رصيدها الانتخابي في تراجع مستمر ما يجعلها تُهان مع سعيد إلى حين.

ومن بين هذه الأطراف حركة النهضة الإسلامية التي تعارض حكومة كفاءات

خبراء أمميون يتهمون مسؤولين كبارا في مالي بعرقلة عملية السلام

وبفرض أن تتم إعادة انتشار الجيش الوطني تدريجيا في المدن الرئيسية في شمال البلاد، بشكل وحدات مختلطة من جيش يفترض أنه أعيد تأسيسه ليتشكل بنسب متساوية من القوات المسلحة المالية ومقاتلي حركة التمرد السابقة والمجموعات المسلحة الموالية للحكومة.

وقال تقرير الأمم المتحدة أن بعض هذه الكتل المختلطة أنهت تدريجياتها الرسمية في الثاني من سبتمبر لكنها لم تبلغ من قبل هيئة الأركان، بمكان انتشارها سوى في ديسمبر. وعزا التقرير هذا التأخير "إلى حد كبير" إلى قرار سانغاري.

خبراء الأمم المتحدة يؤكدون في تقريرهم أن «المسؤولين الذين هددوا تطبيق اتفاق السلام يجب أن يتم محاسبتهم»

في الوقت نفسه، قال التقرير إن معظم الجنود (غالبية) هم من شمال مالي لا عائلات لهم في باماكو حسب الأمم المتحدة) "لم يحصلوا على وسائل نقل للعودة إلى مناطقهم الأصلية". وأضاف أن بعضهم حاولوا العودة إلى مناطقهم بمفردهم. لكن 20 منهم كانوا يستقلون حافلة عامة خطفهم مسلحون على الطريق بين باماكو وغاو في أوائل سبتمبر.

واستنتج التقرير إن هذه الوقائع تشير إلى وجود "أخطاء في التخطيط" وكذلك "أساليب تكتيكية للحكومة من أجل تأخير" تنفيذ اتفاقية السلام.

باريس - اتهم خبراء في الأمم المتحدة في تقرير، مسؤولين في جيش وجهاز استخبارات مالي بأنهم "يعرضون للخطر" تطبيق اتفاق السلام الموقع في الجزائر، تاتي الشرطة بحثا عنك لمجرد منشور بسيط على فيسبوك.. نامل أن نحدّث الهيئات الدولية عن ثورة الابتسامه هذه غير العنيفة".

وأبدت السلطة الجزائرية على لسان رئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون، في أكثر من تصريح، حساسية لافتة تجاه المساعي التي يخوضها بعض الناشطين في الخارج من أجل حشد الرأي العام الغربي للضغط على الحكومة الجزائرية للتخفيف من حدة القبضة الأمنية والسياسية المطبقة في البلاد.

ووصف عبدالمجيد تبون، الإعلامي المسجون خالد درارني، بـ"الخبارجي" (المخبر)، في تلميح منه إلى علاقات مشبوهة بين بعض الإعلاميين والناشطين بقوى وسفارات أجنبية، حيث قال "لقد كان بطلمهم بتقارير دورية حتى عن أبسط الأشياء التي تقع في البلاد".

وعلق ناشطون على شبكات التواصل الاجتماعي، بأن توصيف رئيس الدولة للإعلامي، كان ضوفا أخضر للقضاء من أجل تطبيق عقوبة قاسية، ولذلك جاء الحكم متضاربا بينه وبين رفيقه سمير بلعربي وسليمان حميوطش المتابعين بنفس التهمة.

وكانت أكثر من 30 جمعية ومنظمة تونسية، قد نددت في بحر هذا الأسبوع بسجن الصحافي خالد درارني، وعبرت عن تضامنها مع صحابيا المتابعات الأمنية والقضائية في الجزائر، وضمت صوتها إلى صوت المطالبين بإطلاق سراحه الفوري.

انشغال إقليمي ودولي بوضعية الحقوق السياسية والإعلامية في الجزائر

ويخوض إعلاميون جزائريون مدعومين من منظمات حقوقية محلية ودولية، حملة تعبئة واسعة من أجل الضغط على السلطة لمراجعة الحكم القضائي الصادر في حق الإعلامي درارني، وعدد من المدونين والصحافيين، حيث تم فتح عريضة للتوقيع عليها من طرف المواطنين، وتأسيس لجنة دعم والقيام بوقفات احتجاجية في الجزائر وباريس.

إشارة إلى العديد من القضايا التي باتت مصدر قلق الدوائر الحقوقية في العالم. ولفتت إلى أن "الاتحاد الأوروبي يدعو الجزائر للعمل على التهيئة والحوار"، الأمر الذي يعبر عن انزعاج الأوروبيين من توجهات السلطة الجديدة في الجزائر بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون في ما يتعلق بالتعاوي مع نشطاء المعارضة السياسية والشعبية، حيث لا زال العشرات منهم يقعون في السجن، ومنهم مدونون وإعلاميون وناشطون معارضون.

ولا زال الحكم الذي وصفه محامون وحقوقيون بـ"القاسي والتعسفي"، و"غير المفهوم"، بسبب تضاربه مع أحكام أخرى صدرت في حق ناشطين آخرين كسليمان حميوطش وسمير بلعربي، يقير المزيد من اللغط في الجزائر، لاسيما وأنه حمل رسالة تهديدية غير مسبقة للحرية الإعلامية في البلاد.

وكان ثلاثون ناشطا سياسيا من الحراك الشعبي قد وصلوا الأراضي السويسرية، بعد انطلاقهم السبت الماضي من باريس، في مسيرة على الأقدام إلى غاية مبنى الأمم المتحدة في جنيف لإدانة ما وصفوها بـ"التوقيفات التعسفية في بلادهم"، وينتظر عرض الملف على اللجنة المختصة في الـ23 من شهر أغسطس الجاري.

وفي الرسالة التي يحملها هؤلاء إلى لجنة حقوق الإنسان في منظمة الأمم المتحدة، تم التذكير بـ"الانتهاكات التي تقوم بها الحكومة الجزائرية لحقوق الإنسان وخرقها المتكرر للميثاق الأممي". وأفادت الناشطة والناطقة باسم المسيرة آسيا قشود، بأن "القمع يتزايد.. لقد وظف النظام القائم أزمة كورونا لتوقيف المزيد من الناس، والآن نريد إيصال ذلك لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.. نامل أن نأخذ موقفا". ولفتت الناشطة إلى أن "الجزائر وقّعت العهد الدولي

إشارة إلى العديد من القضايا التي باتت مصدر قلق الدوائر الحقوقية في العالم. ولفتت إلى أن "الاتحاد الأوروبي يدعو الجزائر للعمل على التهيئة والحوار"، الأمر الذي يعبر عن انزعاج الأوروبيين من توجهات السلطة الجديدة في الجزائر بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون في ما يتعلق بالتعاوي مع نشطاء المعارضة السياسية والشعبية، حيث لا زال العشرات منهم يقعون في السجن، ومنهم مدونون وإعلاميون وناشطون معارضون.

ولا زال الحكم الذي وصفه محامون وحقوقيون بـ"القاسي والتعسفي"، و"غير المفهوم"، بسبب تضاربه مع أحكام أخرى صدرت في حق ناشطين آخرين كسليمان حميوطش وسمير بلعربي، يقير المزيد من اللغط في الجزائر، لاسيما وأنه حمل رسالة تهديدية غير مسبقة للحرية الإعلامية في البلاد.

وكان ثلاثون ناشطا سياسيا من الحراك الشعبي قد وصلوا الأراضي السويسرية، بعد انطلاقهم السبت الماضي من باريس، في مسيرة على الأقدام إلى غاية مبنى الأمم المتحدة في جنيف لإدانة ما وصفوها بـ"التوقيفات التعسفية في بلادهم"، وينتظر عرض الملف على اللجنة المختصة في الـ23 من شهر أغسطس الجاري.

الجزائر - أخذت وضعية حقوق الإنسان في الجزائر أبعادا دولية وإقليمية، بعد دخول عدة أطراف على خط العقوبة القضائية التي تقررت في حق أحد الإعلاميين، لتكون بذلك أبرز تجليات القبضة الأمنية المطبقة في البلاد، وحملة التوقيفات والسجن التي تعرض لها العديد من المدونين والناشطين والصحافيين.

وعبر الاتحاد الأوروبي على لسان الناطق باسم الشؤون الخارجية الأوروبية جوزيب بوريل، عن قلقه وانتسغاله بقضية سجن الإعلامي خالد درارني، المحكوم عليه مؤخرا من طرف القضاء الجزائري بالسجن ثلاث سنوات نافذة.

وقالت المتحدثة باسم الاتحاد الأوروبي نيلبة مصرالي "نتابع بقلق كبير وضعية الصحافي خالد درارني، الذي تمت إدانته بثلاث سنوات سجن نافذة بتهمة التحريض على التجمهر غير المسلح والمساس بالوحدة الوطنية". وكشفت المتحدثة

عن شروع مصالح الدبلوماسية الأوروبية في محادثات مع السلطات الجزائرية حول هذا الملف، وعن وجود حوار أوروبي جزائري حول قضايا فردية وملفات متعلقة بحقوق الإنسان على مختلف المستويات في



نيلبة مصرالي
الاتحاد الأوروبي يدعو
الجزائر للعمل على
التهيئة والحوار

